الإعلام وبناء الصورة الذهنية للمواطن

إعداد

الباحثة / أسماء سعد عمر عمرو

باحثة بقسم الإعلام

كلية الآداب - جامعة أسيوط

*تمهيد:-

شهدت مصر العديد من التطورات المختلفة، ومرت بالكثير من الأزمات وتخلصت من هذه الأزمات بالكفاح والنضال، وتطورت النظم الإجتماعية لمصر على مر العصور المختلفة. تطور النظام الشرطي وتطور النظام الإعلامى وذلك بفضل ما طرأ على المجتمع من تغيرات تكنولوجية مختلفة، وشهدت مصر العديد من التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بعد ثورة ٢٥ يناير، وإنعكست هذه التطورات على أداء وسائل الإعلام وعلى النظام الشرطي، وتبنت وسائل الإعلام المختلفة إتجاهات مغايرة وتبنت إتجاهات سلبية نحو جهاز الشرطة والتى عملت على زيادة شحن المصريين ضد جهاز الشرطة والذى كان له الأثر الكبير على زيادة إنتشار الفوضى والبلطجة فى البلاد، وإنتشار السرقة وأدى ذلك إلى رهبة المواطنين والشعور بالخوف الشديد مما ترتب عليه تكوين لجان شعبية من المواطنين لحماية أنفسهم. إن تحقيق الأمن فى العصر الحديث يقع على كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة وتضافرها بصفة عامة ووسائل الإعلام بصفة خاصة.

لقد أصبحت وسائل الإعلام المصدر الأساسى المعتمد عليه من قبل غالبية الناس في الحصول على المعلومات والأخبار المختلفة، ويمكن معرفة ثقافة الدولة وسكانها من خلال وسائل إعلامها، وتتمع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة بأهمية خاصة في الدولة المعنية، لما لها من تأثير مباشر وفورى على الجمهور في كافة المجالات والميادين.

وتعمل وسائل الإعلام المختلفة كالصحف والمجلات والراديو ومواقع التواصل الإجتماعى دوراً أساسياً في خلق الوعى بين أفراد المجتمع وتعزز المستوى الثقافى والتعليمى للفرد، ومن الممكن ان تقوم هذه الوسائل بعرض فيديوهات أو صور ومحتويات مسيئة غير هادفة تعمل على زرع الكراهية بين الناس في المجتمع. وسوف يعرض هذا الفصل مجموعة من العناصر وهى موضوع الدراسة ثم أهداف الدراسة يليه أهمية الدراسة ثم يليه العلاقة بين الشرطة والمجتمع فى الكتابات النظرية، ثم يليه الصورة الذهنية السلبية لدى المواطن عن المنظومة الشرطية، ثم التوتر فى العلاقة بين الشرطة والمواطن وأثر التوتر والعزلة بين رجال الشرطة والمجتمع يليه جهود وزارة الداخلية للإصلاح بعد الثورة، يليه دور الإعلام فى تدعيم الجهاز الشرطى وأخيراً نتائج الدراسة الميدانية.

اولاً: موضوع الدراسة

تحديد مشكلة البحث يعتبر من أهم خطواته وتاتى أهميتها فى أنها تؤثر تأثيراً كبيراً فى جميع الخطوات التى تليها منها التى تحدد للباحث نوع الدراسة التى يمكن القيام بها وطبيعة المنهج الذى يتبعه وخطة البحث وأدواته وكذلك نوعية البيانات التى يحصل عليها.

وتعرف مشكلة البحث بأنها عبارة عن بأنها ظاهرة فى حاجة إلى تفسير.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى هدف رئيسى وهو :

التعرف على دور الاعلام فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع المصرى ويتفرع من هذا الهدف الرئيسى مجموعة من الاهداف الفرعية وهى:-

اولاً:التعرف على توجهات المضامين الإعلامية المقدمة فى وسائل الاعلام نحو الجهاز الشرطى ومدى تأثيرها من حيث:-

أ-التعرف على طبيعة واهداف البرامج المقدمة عن الجهاز الشرطى.

ب-التعرف على الصورة المقدمة فى المسلسلات والافلام عن رجل الشرطة والخصائص الشخصية والمهنية سواء الايجابيةاوالسلبية .

ج-التعرف على رؤية المواطنين لدور مواقع التواصل الاجتماعى والصحف الالكترونية فى تشكيل صورة رجل الشرطة فى اذهانهم.

ثانيا: التعرف على الصورة الذهنية المتكونة لدى المواطن عن رجل الشرطة.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة على أهمية الظاهرة التى يتم دراستها، وعلى قيمتها العلمية وما يمكن أن تحققه من نتائج يمكن الإستفادة بها، وما يمكن أن تخرج به من حقائق يمكن الإستناد عليها.

وتكمن أهمية ذلك الموضوع لما يمثله هذا الموضوع من أهمية كبيرة على جميع مناحى الحياة، فلا تستطيع أن تعيش دولة بدون أمن فنجد كثير من الدول

المتقدمة من أهم أساسياتها الإهتمام بالأمن، فالأمن سمة من سمات الدول المتقدمة.

وتتمثل أهمية الموضوع فى:-

الأهمية النظرية :- تتمثل فى ما تضيفه هذه الدراسة للتراث العلمى الإجتماعى ومايساهم به البحث فى الوصول إلى حقائق علمية جديدة.

الأهمية التطبيقية :- تتمثل فى ما تساهم به الدراسة فى المجال التطبيقى من خلال الإستفادة من النتائج التى تم الوصول إليها ومن خلال المقترحات والتوصيات التى من خلالها يتم الوصول إلي حل للمشكلة وما يساعد على تحقيق الفائدة للمجتمع بأكمله.

رابعاً: العلاقة بين الشرطة والمجتمع فى الكتابات النظرية

يلاحظ أن العلاقة بين أجهزة الشرطة والجمهور هى فى جوهرها مجموعة علاقات كل ضابط بمجموعة من المواطنين، وكل تجربة يمر بها المواطن مع الشرطة سواء عن طريق الملاحظة أو الممارسة أو عن طريق خدمة تؤدى له، تنعكس سلبياً أو إيجابياً على علاقته بهيئة الشرطة كلها[1]. إن سلوك رجل الشرطة هو سلوك متنوع يختلف من شخص لآخر، ويختلف حتى لدى نفس الشخص من وقت إلى آخر، وبعض عوامل الصدفة يمكن أن تتدخل فى بعض الأحيان بشكل إيجابى أو شكل سلبى، فعمل الشرطة يشهد حالات، يعتبر فيها سلوك الشرطة متناسب مع معايير معينة للأداء (يمكن إعتبارها مرغوبة فى بعض الأحيان، وبالمقابل تصبح هذه المعايير نفسها غير متناسبة مع الأداء (لإنقلاب المعايير نحو الضدد أو النقيض لتدخل عوامل تخرج عن

الحسبان)، ومن هنا يمكن وبدرجة عالية من الثقة العلمية الإعتراف بعدم ثبات المعايير، وعدم قابليتها للإستناد إليها كمعايير العمل الشرطي فى جميع الأحيان(٢).

يطلب المواطن من رجل الشرطة الكثير، ولا يضع الجمهور فى ذهنه أن رجل الشرطة شخص عادى له حدود وصلاحيات، والعمل طبقاً لتعليمات لا يمكن بحال من الأحوال أن يتجاوزها وبحيث يتصور الجمهور أن رجل الشرطة لا يؤدى الواجبات المناطة به فيبادرون إلى الشكوى منه، وعادة ما تكون شكاوى المواطنين حول ما يتصورونه عن تقاعس رجل الشرطة فى تقديم الخدمات اللازمة لهم أو عن تجاوزاته فى تنفيذ القوانين (٣).

ويمكن الحزم بأن إتجاهات المواطنين نحو رجال الشرطة، تكونت نتيجة خبرات المواطنين السابقة عن طبيعة الوظيفة الشرطية وأهدافها فى الماضي وأن تاريخ الشرطة وإرتباطها بالإستعمار والإستبداد والحكم الدكتاتوري، مازال يصبغ علاقة المواطنين مع الشرطة بصبغة غير ودية، وتترسخ هذه الإتجاهات حالياً نتيجة لتصرفات بعض رجال الشرطة الذين يتعسفون بإستعمال السلطة، غير مقدرين قيمة الوظيفة الإجتماعية التى يؤدونها، ولا مدركين لأثر الدور الإنسانى الموكول اليهم، فى تهيئة البيئة الآمنة، التى تجعل المواطنين أكثر رخاء.

إن أهم ما يشغل بال القائمين على إدارة الأجهزة الشرطية فى جميع أنحاء العالم فى الوقت الحاضر، هو كيفية إقامة علاقات بناءة تقوم على الإحترام المتبادل والتعاون الفعال، بين هيئة الشرطة وأفراد المجتمع، وذلك

من أجل كسب تأييدهم لجهود الشرطة الرامية إلى تحقيق الأمن والإستقرار العام، ومع هؤلاء الأفراد إلى تقديم كل ما من شأنه أن يسهم فى تحقيق الأهداف المحددة التى تسعى إليها أجهزة الشرطة (٤). ففى بريطانيا إعتمدت الشرطة التعاون مع المواطنين، وأقرت وزارة الداخلية السياسة العامة للوقاية من الجريمة لكى يلتزم بها جميع أفراد الشرطة وخصصت مجموعة من أفراد الشرطة، ورفعت مستوى هؤلاء بالتدريب، وإختارت مركزاً رئيسياً لهم لتدريبهم على مواجهة المشاكل والجريمة قبل وقوعها والوقاية منها، وتم تشكيل لجنة دائمة مهمتها توثيق العلاقة بين الشرطة والمؤسسات التجارية والصناعية والجمهور بوجه عام، ونجحت هذه اللجنة فى إعداد كادر معاون للجهاز الشرطي فى مواجهة الجريمة(٥).

يرى عدد من الكتاب على الدور الذى تلعبه الإتصالات الشخصية مع الشرطة فى توليد مواقف تجاه الشرطة قبل عقدين من الزمن. والقول أن المواقف العامة تجاه الشرطة تحدد إلى حد كبير من خلال سلوك الشرطة أنفسهم من ذلك الوقت، أظهرت عدداً من التحقيقات الاشخاص الذين لهم إتصال شخصي أكبر مع الشرطة بشكل عام أقل وجهات نظر إيجابية من الشرطة(٦).

ونجد الشرطة فى المجتمعات الديمقراطية تقف فى موقف متناقض وغريب، الشرطة تجسد نقطة حادة من إحتكار الدولة على إستخدام القوة، تشير إلى العنف الجسدى (البنادق والهراوات، والأصفاد، وما إلى ذلك). لفرض القوانين والحفاظ على النظام العام، وتعزيز سياسة الحكومة. فى حين

أن هذا أمر مفروغ منه، فإنه من المهم أن نفهم طبيعة هذه القوة المثيرة في جوهرها، فالديمقراطيات ليست المجتمعات التي تقوم على أمر قسري وإستخدام القوة(٧).

إن بناء جسور التعاون بين رجال الشرطة والمواطنين وتوصيل القنوات بينهم من أجل دعم المشاركة للوصول إلى الهدف المنشود يحقق الأمن والإستقرار، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في أجهزة الشرطة وتوفير جو من الود والتآلف فيتحقق التعاون بين الشرطة والمواطنين وخاصة الشباب منهم وهذا هو العنصر الهام (٨).

ويرى البعض أن الإجراءات التي تطبقها مؤسسة الشرطة قد تؤدى في بعض الأحيان إلى فجوة وتباعد بين أفراد الشرطة والمواطنين. وتتصل هذه الإجراءات أحياناً بنظام سير ومركبات البوليس أو تحديد مناطق خدمة أفراد الشرطة أو نظام التنقلات الذى يخضعون له. مثل هذه الإجراءات قد تؤدى إلى هذا التباعد وأن هناك ما يبررها من وجهة نظر المؤسسة . فتواجد رجل الشرطة الظاهر على قرب من المواطنين يشعرهم بالأمن والثقة في الأجهزة الشرطية المختصة بذلك، وتؤدى الثقة المتزايدة في رجل الأمن إلى التخفيف من أعبائه وإلى قدر أكبر من التعاون. ويؤدى هذا على المدى البعيد إلى نقص عدد من الجرائم وكفاءة دور الشرطة وسيطرتهم على الأمن (٩).

ولن يتحقق هذا التعاون بمجرد أنه مطلب وأمر ضروري وحيوي، ولا يتحقق بأن تطلب الشرطة من الناس العون والمساعدة لمصلحتهم، وإنما يتحقق تلقائياً

من جانب الشعب كنتيجة لسلوك الشرطة، ولن يتولد هذا التعاون إلا إذا كانت الجسور ممتدة بين الشعب والشرطة والقنوات متصلة إتصالاً جيداً.

ويتحقق ذلك عن طريق الآتي :

١-تقديم الشرطة الخدمات للناس، وخاصة تلك الخدمات الإنسانية وأكثرها لا يتصل بالجريمة وقد تأخذ صورة النصح والإرشاد.

٢-حل مشاكل الناس وفض المنازعات بينهم بالطرق الإنسانية وبإجراء الصلح والمصالحات وإحلال المودة والأخوة بين المتخاصمين وفض العداوة والبغضاء .

٣-الإهتمام بالمصابين وإسعافهم ولو كانوا متهمين فى جريمة ما .

٤-إنقاذ الضحايا سواء كانوا ضحايا المجتمع أو ضحايا الجريمة أو المخدرات على قدر الطاقة.

٥-إغاثة الملهوف وطالب العون والنجدة.

٦-العمل على راحة الناس ومنع ما يقلق بما يلى :-

-بالدوريات العادية والمتطورة فهي درع الأمان ويبعث الأمن والإطمئنان عند الناس .

-الإستعداد الأربع والعشرين ساعة للعمل وتقديم الخدمات فى صبر وهدوء وضبط للأعصاب وبغير ملل أو ضجر[١٠].

ففي الصين تتصف العلاقة بين الشعب والشرطة، ما بين الأسماك والمياه، مشيراً إلى أن الشرطة لن تنجح بدون دعم من الجماهير[١١].

خامساً: الصورة الذهنية السلبية لدى المواطن عن المنظومة الشرطية

مما لاشك فيه أن وجود صورة ذهنية سلبية لدى المواطن عن المنظومة الأمنية يجعل من الصعب توقع أن تكون علاقة التفاعل اليومية فى حالتها الأمثل، وإنما على العكس من ذلك تتحول إلى علاقة يسودها الشك من قبل الأفراد إزاء أية تحركات من قبل الأجهزة الشرطية، وقد يكون من المهم منذ البداية التفرقة بين نوعين لهذه الصورة، وهما الصورة الذهنية المبرمجة والصورة السلبية التلقائية:-

١-الصورة الذهنية السلبية المبرمجة :-

وهى الصورة التى تتواجد سلفاً فى أذهان الأفراد نتيجة لممارستهم أنشطة مخالفة للقانون (تجارة المخدرات، تجارة السلاح، الجريمة المنظمة، الجماعات الإرهابية) أو أنطلاقاً من دوافع تم تحديدها مسبقاً تتخطى فى أبعادها المنظومة الأمنية فى معناها الضيق، ويمكن رصد تلك الصورة من أنصار وعناصر القوى السياسية المناوئة لنظام سياسي قائم، وتسعى إلى الإحاطة به عن طريق القوة، وفى مثل هذه الحالة فإنه لا يمكن تصور وجود توجهات إيجابية لدى منتسبي تلك القوى تجاه المنظومة الأمنية .

٢-الصورة الذهنية السلبية التلقائية :-

وهى الصورة التى تتكون فى ذهن الفرد ذاته بصفة تلقائية دون أن يسهم فى تحديد معالمها، بشكل مباشر ومعتمد، أطراف خارجية تعمل على إقناعه بها. وبطبيعة الحال فإن هذه الصورة تختلف من فرد إلى آخر وفقاً لمجموعة من المحددات سواء ما يتصل فيها بالخبرة الشخصية فى التعامل مع

المنظومة الأمنية أو أحد مكوناتها، أو الإنطباع الذى يتبلور لديه انطلاقاً مما تم تناقله أمامه من خبرات أفراد آخرين قد يكون على صلة مباشرة بهم أو حتى لا يعرفهم على الإطلاق .

وفى هذا السياق تطرح الصورة الذهنية الفردية نفسها بقوة فى قضية فعالية أداء المنظومة الأمنية وقدرتها على تحقيق معادلة الأمن دون الإخلال بحقوق المواطن بهدف عدم التأثير سلباً على الصورة الذهنية لديه، التى يمكن أن ينقلها إلى غيره، بما يعنيه ذلك إحتمالية تحولها إلى صورة "صورة ذهنية جماعية" ذات مردود سلبى ليس فقط على الإستقرار الداخلي، وإنما كذلك على أداة مهمة من أدوات تحقيق الأمن القومي (المنظومة الأمنية)وعلى سلوك عنصر أصيل من عناصر ذلك الأمن (العنصر البشرى)[١٢].

سادساً: التوتر في العلاقة بين الشرطة والمواطن

إن إزدياد التوتر فى العلاقة بين الشرطة والمواطنين يؤثر تأثيراً سلبياً على الأداء الكلى لمكافحة الجريمة فى المجتمع، وذلك للأسباب الآتية :-

١-إحجام المواطنين عن التعاون مع الشرطة فى أعمالها الخاصة بمنع ومكافحة الجريمة وإستتباب الأمن العام أو مساعدتها فى ذلك .

٢-نظر المواطنون إلى مهام مكافحة الجريمة على أنها من واجبات الشرطة وحدها وعليها أن تقوم بذلك الواجب.

٣-عدم الثقة فى جهاز الشرطة أدى إلى إحجام الكثير من المواطنين عن الإبلاغ عن بعض الجرائم .

٤-إزدياد الإضطرابات فى الحالة الأمنية نتيجة لوجود الشرطة وحدها فى الميدان ويعد العنصر الجماهيرى الهام عنها وتقديم يد المساعدة لذلك بالإمكانيات المحددة الموروثة للشرطة وهذا ربما يؤدى إلى مقاومة رجال الشرطة وعرقلة جهودها فى مكافحة الجريمة[١٣].

سابعاً: أثر التوتر والعزلة بين رجال الشرطة والمجتمع

١-إحجام المواطنين عن التعاون مع الشرطة فى أداء أعمالها .

٢-نظر بعض المواطنين إلى إستتباب الأمن هو من واجبات الشرطة وحدها وعليها أن تقوم بذلك الواجب .

٣-عدم الثقة فى الشرطة أدى إلى إحجام بعض المواطنين عن الإبلاغ عن بعض الجرائم.

٤-عدم مقدرة الشرطة على الوفاء بإلتزاماتها كاملة وبالذات فى حالة الطوارئ، وهى تجد نفسها معزولة عن المواطنين .

٥-عدم إحترام بعض المواطنين لرجل الشرطة والإستخفاف به، بل وعرقلة جهوده فى أداء واجبه[١٤].

ثامناً: العوامل المؤثرة على طبيعة العلاقة بين الشرطة والمجتمع

١-عوامل تاريخية

التطور التاريخى يكشف عن أن الشرطة فى أغلب العصور كانت أداة الإستعمار والحكم الأجنبي فى تحقيق الإخضاع والإضطهاد وأن الحكومات الوطنية اضطرت الأجهزة الشرطية فى بعض الأحيان إلى إستخدام سياسة

متشددة تتسم بالعنف فى التعامل مع الجماهير حيث أن ذلك فى رأيها وسيلة مفضلة لفرض الإستقرار(١٥).

٢-عوامل سياسية

عندما نالت الشعوب العربية إستقلاليتها تنازعتها قيادات سياسية متباينة وتعثرت بعضها فى خطواتها الأولى نحو تطبيق النظم الديمقراطية. ولما كانت تلك الشعوب حديثة العهد الديمقراطي النيابي فإن الأحزاب عندما كانت تمارس دورها الجديد لم تسلك جميعها المسلك الديمقراطي السليم، فأساء بعض الساسة فهمها فى بعض الأحيان وحاول البعض الآخر منهم أن يستغل الشرطة فى تزييف إرادة الشعب ضمان لإستمرارهم فى الحكم.

٣- عوامل إجتماعية

عندما أوكل المجتمع أمر تنفيذ القانون إلى جماعة من جماعته، ولما كان موقف الإنسان تجاه القانون هو موقفه تجاه كل ما يعتبر قيداً على حريته المطلقة ونزعاته الفطرية والأنانية ومصالح جماعته فإنه لاريب فى أن يتصرف هذا الموقف وتمتد تلك المشاعر تجاه من يتولون أمر تطبيقه وتنفيذهن ولابد أن ينظر إليهم بنفس المنظار الذى ينظر به إلى تلك القيود .يخرج من هذا فإن جهاز الشرطة مثله مثل أي جهاز يفرض قيوداً على بقية أفراد المجتمع فإنها – أي الشرطة – تشكل جماعة متميزة لها صفات معينة وتجد نفسها مكان فى الصراع بين الجماعات خاصة لما تؤديه من دور فى عملية الضبط الإجتماعى، وفى الحد من الميول الأنانية المتطرفة والغريزية لتطبيق ما إرتضاه المجتمع وما مسته من قيود تقيد الأفراد والجماعات، وتقف حاجزاً

أمام تلك النزعات الفردية المتطرفة، ومن هنا قد ينبثق الشعور بالعدوانية تجاه جهاز الشرطة كعامل سيكولوجي له تأثيره على علاقة الشرطة بالمجتمع(١٦).

٤-عوامل سيكولوجية

إن رجل الشرطة إذا ما أخطأ أو سلك مسلكاً معيباً غالباً ما يؤدى ذلك إلى إنعكاسات سلبية على علاقته بالمجتمع أو يترك فى نفس المواطن أثر سيئاً يواجه بالإستياء الشديد. فهناك أخطاء عادية التى تصدر عن رجل الشرطة سهوا أو نتيجة لفهم خاطئ مدعاة إلى الإقدام على إتيان تصرف غير سوى أو أخطاء يرتكبها رجل الشرطة وتنطوي على إنحراف ومسلكى صارخ ومثل هذه التصرفات تثير هزات عنيفة فى الرأى العام وخاصة إذا ما نشرت فى وسائل الإعلام وقد تؤدى بالتالي إلى خلخة علاقة الشرطة بالمجتمع إذا لم تتم مواجهتها بحسم أو ردعها بالكيفية التى تتناسب مع خطورتها .

٥-عوامل ثقافية

يلعب المستوى الثقافى والتدريب لرجال الشرطة دوراً فى علاقاته مع المجتمع والمقصود بالمستوى الثقافى هنا ليس التعليمى الأكاديمى وإنما مستوى الثقافة العامة والفهم الواسع لكثير من الأدوار المرتبطة بالمجتمع والمواطنين، فكلما قل المستوى الثقافى لرجل الشرطة كلما كانت فرصة إحتكاكه سلبياً مع الجمهور فى إزدياد، وكذلك كلما ضعف المستوى التدريبي لرجل الشرطة كلما ضعف تجاوبه الإيجابى مع الجمهور، وكلما كانت هنالك المزيد من فرص الإحتكاكات فالتدريب يلعب دوراً فى تنمية وعى الشرطة بفن التعامل مع الجمهور (١٧).

ثامناً: جهود وزارة الداخلية للإصلاح منذ الثورة

فى إستطلاع للرأى صدر من مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار فى ٢٥يناير ٢٠١٢م عن أسباب قيام الثورة رأى ٨٢% أن قمع الشرطة كأحد أهم أسباب قيام الثورة .فى إستطلاع قام به مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فى شهر أغسطس ٢٠١١م حظى جهاز الشرطة بأدنى مستوى من رضا المواطنين حيث توقف مستوى الرضا عن الداخلية عند ٤٣%.

صدر فى فبراير ٢٠١١م قرار وزارة الداخلية بتغيير شعار الشرطة الذى يقول "الشرطة فى خدمة الوطن" ليحل محله الشعار السابق "الشرطة فى خدمة الشعب" وقد كان حرب بالوزارة وقادتها أن يبدأوا مرحلة جديدة فى تاريخ مصر وتاريخ الوزارة تقتضى عمليات تطوير وإصلاح جذري إداري ووظيفي من الداخل

فى٢٤ مارس ٢٠١١ أصدر وزير الداخلية قرارته بتعديل قانون الشرطة وتعديل القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ الخاصة بهيئة الشرطة .

فى ٢٢ اكتوبر ٢٠١١م أصدرت وزارة الداخلية "مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات العمل الشرطي". تناولت رسالة، وأهداف وواجبات وحقوق العمل الشرطي المصرى، وأكد المقدم أحمد الدسوقى مدير إدارة الإتصال مع منظمات المجتمع المدني والإعلام وأن عقيدة وزارة الداخلية إختلفت بعد الثورة، وأن هناك جهوداً مبذولة من أجل إصلاح وزارة الداخلية وإحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، إلى جانب وجود أهمية فى التعاون المشترك والتواصل الإيجابى من إدارة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وأضاف أن

فكرة إعداد مدونة قواعد سلوك وأخلاقيات للشرطة جيدة، وجاءت تاكيداً على توجهات الوزارة نحو الإصلاح[١٨].وقد أصدر وزير الداخلية الأسبق خمسة عشر قراراً متعلقاً بحقوق الإنسان فى بادرة لم يسبق لها مثيل لتحسين العلاقة بين المواطن ورجل الشرطة. ليس هذا فحسب، بل إن جهاز الشرطة كان حريصاً دائماً على إستضافة كبار الكتاب والصحفيين لإلقاء محاضرات على رجال الشرطة فى مديريات الأمن وأكاديمية الشرطة والسجون[١٩].

تاسعاً: دور الإعلام فى تدعيم الجهاز الشرطي

لم يغفل السادة وزراء الداخلية العرب فى البيان الصادر عن مؤتمرهم الأول الذى عقد فى القاهرة / سبتمبر ١٩٧٧م، أهمية الدور المؤثر لوسائل الإعلام فى تشكيل إتجاه النشء والشباب، وما يمكن أن تسهم فى مجالات حفف الأمن والنظام وتوعية المواطنين للوقاية من الجريمة والتعاون مع الجهاز الشرطي، وتكوين رأى عام فعال فى صالح الشرطة[٢٠].

إذا كان هذا هو حال الإعلام وأهميته فإن الأمن لا يقل أهمية عن الإعلام فهو من الإحتياجات الأساسية للفرد فقد إتسع ليشمل جوانب الحياة الإجتماعية، والإقتصادية، والسياسية، والبيئية ، والثقافية، والوطنية. لذا تطور الجانب الأمنى لإرتباطه بهذه الجوانب المتعددة[٢١].

فالمتفق عليه هو وجود دور تؤديه وسائل الإعلام فى توجيه الإنسان إرادة ووعياً، وهذا ما يفسر الإهتمام الملحوظ بها، فالسياسيون يرون أنها الوسيلة المثلى للوصول إلى أكبر قطاع من الجمهور، والدعاة يتخذونها قنوات

لمخاطبة المدعوين من أقصر الطرق وأيسرها، وهى للتجار أداة لا يمكن الإستغناء عنها للوصول إلى المستهلك وزيادة الأرباح(٢٢).

ولذلك تلعب وسائل الإعلام ومنها الصحافة (المجلات) دوراً خطيراً وعظيماً من خلال ما تحمله أخبارها ومقالاتها وصورها من مضامين فى المحافظة على هوية وثقافة المجتمع، بل حتى على أمنه وأمانه وسلامته، لأن كل مجتمع يعمل جاهداً وبكل قوة ليحرص على هويته ويتمسك بثقافته، إلى جانب ذلك تعمل على تجنب أفراده شتى أنواع الإنحرافات حتى يضمن لهم سبل الأمن والسلامة(٢٣).

ومن هنا لابد أن تحدد العلاقة بين الإعلام والأمن على أساس تعاون مشترك مفيد وفعال ومنتظم، فاذا كانت وسائل الإعلام ملتزمة ببرامج راشدة وغايات نبيلة، وأساليب واعية وقادرة على توصيل الرسالة، إستطاعت أن تسهم إلى حد بعيد فى تكوين الإنسان الصالح فى فكره وسلوكه وتوجهاته، ولذلك فالإعلام مطالب أن يعي ما يكتنف المجتمع من أخطار تهدد عقيدته وقيمه ووحدته وامنه، ويكشف دوافعها وغاياتها ويبصر المجتمع بعواقبها الوخيمة(٢٤).

عاشراً: نتائج الدراسة الميدانية

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة الآتية:

١-وجود برامج توعية خاصة بالشرطة في التليفزيون بصورة منخفضة بنسبة مئوية بلغت (٤٢,٠٥%).

٢- تبين أن رجل الشرطة ظهر فى الأعمال الفنية ببعض السمات الإيجابية منها:-

أ-التفتيش في الطرق لحماية البلاد.

ب-تطبيق القوانين بكل حزم.

٣-تبين أن رجل الشرطة ظهر فى الأعمال الفنية ببعض الصفات السلبية منها:-

أ-التطاول اللفظى على المواطنين:

ب-التكبر والغرور.

ج-إستخدام القوة.

د-المجاملات.

٤-يرى أفراد عينة الدراسة ضرورة التعاون مع الشرطة لمنع الجريمة وحدوث الإستقرار للمجتمع.

٥-أن الصورة المنطبعة لدى المواطنين عن الشرطة نتيجة لما يسمعونه من الآخرين.

٦-أن علاقة الشرطة الحسنة مع المواطنين يدفع المواطنين إلى تقديم المعلومات التى تحتاجها الشرطة.

المراجع :-

(١)التنظيم القانونى لواجبات وسلطات الشرطة وحقوق المواطنين: مجلة كلية الدراسات العليا، دورية علمية، نصف سنوية -محكمة، العدد ٢٦، مارس ٢٠١٢، ص ص ٦٥-٦٦.

(٢)يوسف شمس الدين شابسوغ: إدارة الشرطة. عمان، أكاديمية السلطان قابوس للعلوم الشرطية، ٢٠٠٦- ص ١٧٨.

(٣)محمد شحاته ربيع وآخرون: علم النفس الجنائي. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٤- ص ٣٠٣.

(٤)أحمد صالح العمرات: العمل الاعلامي الأمني – المشكلات والحلول. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٥- ص ٤٢.

(٥)خالدسعيد عبيد: الشرطة المجتمعية "تطبيقات لعمليات أمنية". القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٧، ص ص٢٤-٢٥.

(6)Thornton, Leonard M. "People and the police: an analysis of factors associated with police evaluation and support." *Canadian Journal of Sociology/Cahiers canadiens de sociologie* (1975): 325-342.

(7)George Andreopoulos : policing across borders, spring, new york, 2013, p.12.

(٨)عبد الكريم بن عبد الله الحربى: دور مشاركة الشباب فى دعم الأجهزة الشرطية. الرياض، أكاديمية نا يف العربية للعلوم الأمنية،١٩٩٩- ص ص ٨٦-٨٨.

(٩)جمال شحاته وأميره عبد العزيز العربى: الشرطة المجتمعية والدفاع الإجتماعى. المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١١، ص ص ٤٣-٤٤.

(١٠)عرابي محمد كلوب: المهارات الشخصية والإدارية لدى ضابط الشرطة. فلسطين، مكتبة ومطبعة دار الأرقم، ٢٠١١- ص ص ٩٥-٩٦.

(١١)طلعت غندور: "الثقة المفقودة بين الشرطة والشعب متى تعود". يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٦/١٠/٢٠ الساعة ٦:١٤م www.algomhuria.net.eg/:t/tahkiks7.html.

(12)Zheng Chen : Measuring police subcultural perceptions, springer, New york, 2016,p.22.

(١٣)عماد عواد: المواطنة والأمن ، د.ن، د.ب،٢٠٠٩، ص ص ١٤٢-١٤٤.

(١٤)عباس ابو شامة: مفهوم الشرطة المجتمعية. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦- ص ١٨.

(١٥)عبد العزيز بن صقر الغامدي: مفهوم الشرطة المجتمعية. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦- ص١٨.

(١٦)ناجى محمد هلال: واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة "دراسة إجتماعية". مركز بحوث شرطة الشارقة، ٢٠٠٧- ص ٢٧.

(١٧)عصمت عدلي: علم الإجتماع الأمنى والأمن والمجتمع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١- ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

(١٨)عباس ابو شامة: شرطة المجتمع. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٩٩٩-ص ص ٢٧-٢٨.

(١٩)سمير محمد الششتاوى: المسئولية الجنائية لضباط الشرطة عن قتل المتظاهرين. القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١١، ص٣٩٠.

(٢٠)عبد الوهاب عبد الرزاق التحافي: الشرطة والصحافة في الوطن العربي، دورية الفكر الشرطى، دورية ربع سنوية- علمية محكمة، مركزبحوث الشرطة، الشارقة، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، يوليو٢٠٠٤٦٠، ص ٦٠.

(٢١)ايمان عبد الرحمن احمد محمود: دور الإذاعة فى نشر التوعية الأمنية " الإذاعة السودانية نموذجاً ". الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠١٠- ص ٣.

(٢٣)عثمان ابوزيد عثمان: وسائل الإعلام والعنف الاسرى. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠- ص ٦٩.

(٢٤)إبراهيم بن احمد الشمسي: الإعلام ودوره فى الوقاية من الجريمة بين الإيجاب والسلب. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٣- ص١٧٦.

(٢٥)أحمد إبراهيم مصطفى: دور وسائل الاعلام ومؤسسات المجتمع المدنى فى تفعيل الشراكة المجتمعية من اجل التصدي للجريمة. البحرين، مركز الاعلام الأمنى، ٢٠٠٨-ص٤.